



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام 2017

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، مُحَمَّدِ الْمُصْطَفَى

الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فبحمد الله سبحانه وتعالى وفضله وتوفيقه، يسرُّ مصرف ميزان المحدود أن يقدم تقريره السنوي للعام السادس عشر على انطلاقه وتبنيهِ المصرفية الإسلامية التجارية في باكستان. وللعلم فإن هيئة الرقابة الشرعية قد قامت خلال السنة قيد التقرير بعقد ستة اجتماعات تناولت فيها عدة قضايا مهمة محالة لها من جهة المصرف.

وإننا في مصرف ميزان المحدود نوظف مجموعة جيدة من المهنيين والخبراء في قسمي تطوير المنتجات والتدقيق الشرعي، والذين يعملون تحت توجيه وإشراف من قِبَل عضو المجلس الشرعي المقيم للمصرف. ومن الوظائف الأساسية لهذا القسم هو ضمان توفير التوافق مع الشريعة في كل من الأبحاث الجديدة وأنشطة تطوير المنتجات، وتحسين المنتجات والإجراءات الموجودة المتعامل بها في المصرف من قبل، وإجراء تدريبات المصرفية الإسلامية، واستعراض التوافق مع الشريعة لفروع المصرف، وأقسام مكتبه الرئيسي، ولكل نوع من العمليات السائدة في المصرف، وكذلك مراجعة الوثائق والمستندات ذات الصلة بهذه العقود وبمراحل إجراءاتها المختلفة على أساس الاختبار والفحص، وإضافة إلى كل هذه المهام فالقسم ذاته يُقدِّم الخدمات السكرتارية لهيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

وبجانب هذا القسم، فهناك قسم مستقل آخر بعنوان: قسم التدقيق الشرعي، (والذي يعمل تحت إشراف لجنة التدقيق الشرعي لمجلس الأمناء) لغرض مراجعة تطبيق أحكام الشريعة في أعمال وأنشطة المصرف ككل، ومن ثم يُقدِّم تقريره إلى هيئة الرقابة الشرعية وعضو المجلس الشرعي المقيم بصفة خاصة للاستطلاع والتعديلات المناسبة إذا ما مسَّته الحاجة إلى ذلك.



وبهذه المناسبة نودّ أن نشيد بجهود الموظفين في قسمي PDSC و "التدقيق الشرعي" على ضمان توفيرهم في المصرف بيئة توافق مبادئ الشريعة الإسلامية وتطابق ضوابطها الغراء. وإننا لنشعر بالراحة إذ نلاحظ أن المصرف ليست فيه، عدا بعض القضايا التشغيلية، أية قضية من القضايا التي تتعلق بالشريعة عالقة ومهملة، الأمر الذي يرسم لنا صورة واضحة عن الرغبة الشديدة التي يتحلى بها موظفو المصرف وإدارته ومجلس الأمناء تجاه تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومما يشجعنا أيضا معرفة أن هناك أكثر من 9500 موظف يعملون في البنك، ومن ثمة يشكلون مصدر دخل حلال لعائلاتهم.

وفيما يلي نلخص أهم المنجزات والتطورات التي شهدتها المصرف خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.

#### **بحث وتطوير المنتجات الجديدة:**

إن هيئة الرقابة الشرعية لتشيد بالجهود التي بذلها المصرف، لغرض تفهم الصور التجارية، في سبيل إجراء 170 زيارة ولقاء مع الزبائن ورجال الصناعة المصرفية، ومراجعة أكثر من 2500 عقد متعدد الأنواع في ضوء توجيهات العضو المقيم للمجلس الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية.

وإضافة إلى ذلك فلقد تمت مراجعة الهيكلة الأساسية والوثائق اللازمة لحوالي خمسة عقود تمويل مجمّع من قبل المجموعة PDSC وتحت إشراف عضو المجلس الشرعي المقيم، بما فيها عدة عقود مركبة من الإجارة والمشاركة المتناقصة قد تمّ وضع هياكلها الأساسية من فريق PDSC تحت إشراف عضو المجلس الشرعي المقيم. وكل هذه العقود المجمّعة كانت قد تمّت لصالح شتى الجهات الحكومية والخاصة، أمثال WAPDA، و شركة Power Holding الخاصة المحدودة (PHPL)، وشركة تشيرات للإسمنت المحدودة، و Sukh Chain Valley، والمستشفى الشفاء الدولي؛ وذلك تلبية لأغراض هذه الشركات المختلفة، من تطوير البنية التحتية، وزيادة رأس المال، وتمويل مشروع الطاقة.



ومن الجدير بالذكر أيضا أن نسبة المعاينة الحقيقية التي قام بها المصرف، للتأكد من حصول القبض، للبضائع محل العقد في عقود الاستصناع والتجارة كانت هي حوالي مائة في المائة.

وإن هيئة الرقابة الشرعية قد أشادت بالدور الحيوي النشط الذي لعبه العضو المقيم للمجلس الشرعي و مجموعة PDSC في لجنة التنفيذ التي أعدها الوزير الفيدرالي، وفي دعم الحكومة لإدخال إصلاحات ضريبية على طرق التمويل الإسلامية.

وخلال السنة قيد التقرير، قدمت هيئة الرقابة الشرعية مبادئ توجيهية لقضايا مختلفة، الجدير بالملاحظة منها ما يلي:

1. هيكلة معاملات المراجعة من خلال منصة التبادل التجاري الباكستاني

(PMEX) لإدارة السيولة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

2. تقديم هيكل قائم على الوكالة والمراجعة لاكتساب حقول النفط.

3. إعداد المعيار لتوحيد مراحل الإجراء لصيغ المراجعة، والاستصناع، والتجارة.

4. إنشاء هيكل تمويلي قائم على أساس المراجعة لشراء أسهم متوافقة مع أحكام

الشرعية الإسلامية.

5. إنشاء هيكل قائم على أساس شركة العقد لتطوير منتج سكني.

6. وضع حل قائم على المراجعة لخفض تكلفة التمويل لعملاء المشاريع الصغيرة

والمتوسطة.

7. منتج التمويل الشخصي لتحويل الديون القائمة على الربا.

8. إنشاء هيكل صكوك الإجارة لحكومة باكستان.

9. حلول إدارة المخاطر لتعزيز منتج المشاركة الجارية للمصرف.

**التدريب والتطويرات:**

تُسَرُّ الهيئة الإشارة إلى أن العام قيد التقرير (2017م) كان مثمرا للغاية من حيث

منتجات المصرفية الإسلامية في مجال التدريب، تم تنظيم دورة تدريبية خاصة في دار العلوم في



كراتشي لأعضاء مجلس إدارة البنك والتي قد قام بها رئيس المجلس الشرعي وعضوها المشرف الشيخ عصام إسحاق. وخلال العام نفسه ، تم تدريب حوالي 70 من أعضاء الإدارة العليا والمدبرين التنفيذيين بالبنك على المصرفية الإسلامية.

كما أنه في العام ذاته، تم تنظيم 93 دورة تدريبية تحتوي على 985 ساعة عمل، للأعضاء الموظفين في مختلف أنحاء باكستان، لتشمل أكثر من 3000 موظفا من موظفي البنك. وإن هذا العدد يشمل الدورات التوجيهية للأعضاء الجدد، وبرامج تنشيطية وبرامج إصدار الشهادات في مجال المصرفية الإسلامية. وإضافة إلى التدريب الداخلي، فلقد عقد المصرف نحو 55 ندوة ومؤتمرا في 38 مدينة، والتي حضرها أكثر من 5600 شخصا، يمثلون عملاء المصرف وعموم الجماهير والمهنيين والطلاب من مختلف الجامعات.

والهيئة تشيد بمجهودات "مصرف ميزان" شريكا استراتيجيا ل IBA-CEIF ، التي هي مؤسسة رائدة في باكستان لتنظيم العديد من الدورات المتخصصة للعلماء، والتجار، والأكاديميين، والقضاة، والمصرفيين، والتي تعتبر حاسمة لنشر رسائل المصرفية الإسلامية في باكستان.

### الرقابة الشرعية ودعم الصناعة المصرفية:

● وإن هيئة الرقابة الشرعية لتشعر بالسعادة إذ تبين أن البنك يقدم بحيوية ونشاط دعمه لقطاع التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم من خلال توفير حلول استشارية متوافقة مع الشريعة ومسعفة لاحتياجات أعمالهم. وفي هذا الصدد، فبعض الخدمات البارزة التي قدمتها الوحدة الاستشارية خلال السنة هي كالتالي:

○ تقديم الخدمات الاستشارية الشرعية، وكذلك التدريب، لمؤسسة تعاونية إسلامية في أستراليا تتعلق بتمويل الإسكان، بالإضافة إلى تقديم المشورة للعميل لتقديم خدمات التكافل في أستراليا كذلك.



○ كما ساعدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في وضع مشروع الكشف عن معيار التدقيق الشرعي الداخلي / المحاسبة الداخلية من منظور شرعي.

○ الخدمات الاستشارية الشرعية في البحرين إلى معهد تعليمي شهير.

○ تقديم التسهيل لعملائها في سوق المال لإطلاق مختلف الصناديق والخطط مما يرفع العدد الإجمالي للصناديق والخطط تحت إشرافها إلى أكثر من 45، تغطي أكثر من نصف صناعة الصناديق الاستثمارية الإسلامية.

### مراجعة الأصول والممتلكات:

لقد كانت غالبية عمليات المصرف للأنشطة التمويلية خلال السنة من قبيل المشاركة الجارية، والمشاركة المتناقصة، والاستصناع، والإجارة، والمراجحة، والمساومة، والسلم – فواتير، ووكالة الاستثمار والتجارة، والسلم – بضائع، والمشاركة والبيع المؤجل. ومما يجدر ذكره في هذا المقام هو أن المصرف قد عمد في عملياته التمويلية إلى التنوع في استخدام منتجات تمويلية شتى، وذلك في هدف لتقليل اعتماده على المراجحة، كما يظهر ذلك واضحا من محافظته الاستثمارية؛ حيث نجد نمواً في التمويل القائم على أساس المشاركة – بما فيها المشاركة الجارية أيضاً- بنسبة 38.29% عن السنة الماضية، بالإضافة إلى النمو المناسب الذي حصل في الإجارة بنسبة 15.94%.



وللعلم فإن مجموع محفظة التمويل للمصرف قد وصل إلى 429 بليون روية (إجمالي)، للتاريخ 31 من شهر ديسمبر عام 2017م.

صيغ التمويل	2017%	2016%	نمو/(انخفاض) %
المشاركة المتناقصة	19.72	31.86	-38.04%
المشاركة/المشاركة الجارية	34.16	24.73	38.29%
الاستصناع	13.31	12.94	2.96%
الإجارة	9.22	7.96	15.94%
المراجحة	4.61	5.51	-16.31%
المساومة	4.54	4.75	-4.31%
السلم-فواتير	2.76	4.12	-32.94%
وكالة الاستثمار	7.29	3.99	82.83%
التجارة	1.91	1.87	2.17%
سلم-بضائع	0.96	0.63	36.11%
أخرى	1.52	1.63	-6.23%

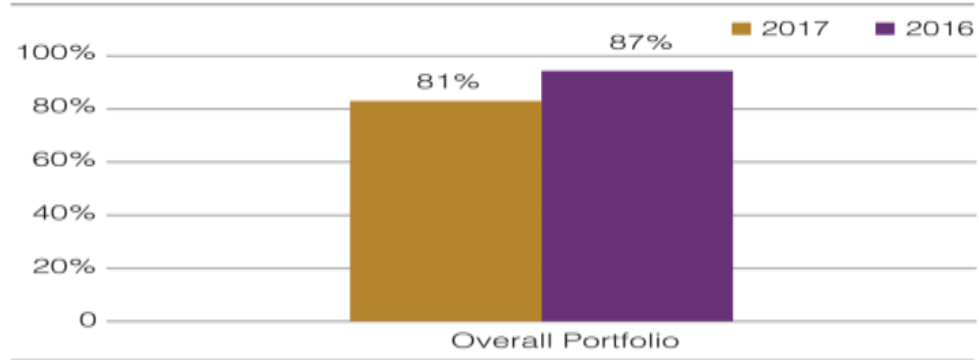
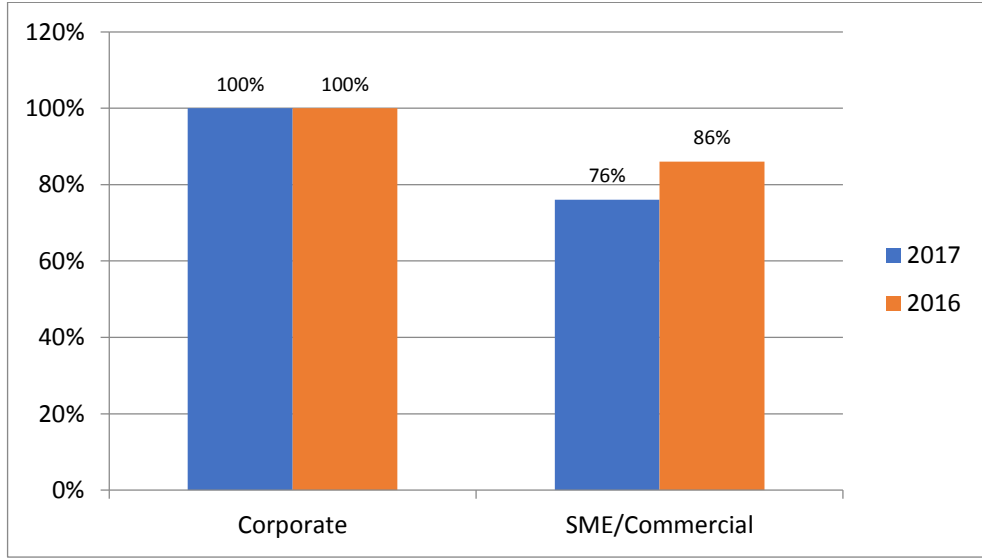
وخلال العام فإن الدفع المباشر للشركات الصغيرة والتجارية المتوسطة والعملاء التجاريين في عمليات المراجحة كان قد حووظ عليه بنسبة 81%. وتوصي الهيئة بشدة أن تواصل الجهود بشأن تنمية النسبة المئوية للدفع المباشر في عمليات المراجحة. ونحن نقدر أن البنك يركز أيضا على تمويل مشاريع الطاقة البديلة للحد من آثار الكربون.

#### خلاصة الدفع المباشر في عمليات المراجحة لمصرف الميزن

مجموع المحفظة	2017%	2016%	نمو/(انخفاض)
مجموع المحفظة	81%	87%	6%

#### باعتبار القطاعات

الشركات	2017%	2016%	نمو/(انخفاض)
الشركات الصغيرة، والمتوسطة، تجاري	76%	86%	10%



### مراجعة الودائع:

وفي جانب الودائع، فإن المصرف قد أطلق عدة منتجات لودائع متوافقة مع الشريعة الإسلامية على أساس صيغتي القرض والمضاربة. ومما يثلج الصدر أن نرى ودائع البنك تنمو بنسبة 19.4% لتصل إلى مبلغ 673 بليون روبية، لنهاية شهر ديسمبر عام 2017. وعلى مدار العام، فإن تخصيص وتوزيع الودائع والصناديق إلى أوعية ودائع مختلفة، وإعلان نسب المشاركة المتوقعة في الربح في الودائع المبنية على المضاربة، وتعيين الأوزان الشهرية، وتوزيع الأرباح إلى الحسابات الودائية، كل ذلك قد تم ترتيبه ومراقبته طبق



توجيهات إدارة وعاء مصرف الميزان، وضوابط المصرف المركزي لباكستان لإدارة الودائع المصرفية.

ومما يثلج الصدر أيضا أن نعلم أن "حساب ميزان السهل" كان -ولا يزال- يساهم في تحقيق هدف الإشارك المجتمعي المالي في باكستان، مع أكثر من 230,000 حساب من حسابات "حساب ميزان السهل" (الجميع جُدد بالنسبة لعلاقات المصرف). ونظرًا لأن فكرة "حساب آسان" كان قد تم تقديمها من قبل بنك ميزان إلى البنك المركزي الباكستاني، فإنه من المشجع رؤية هذا النمو وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد من خلال المصرفية الإسلامية.

### قسم التدقيق الشرعي:

إن قسم التدقيق الشرعي ليؤدي دورا هاما في تحقيق الهدف المتمثل في ضمان امتثال الشريعة من خلال تقييم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الخطوات والأنشطة التي يقوم بها المصرف.

وامتثالا لضوابط إطار تطبيق الحكم الشرعي، الصادرة من المصرف الباكستاني المركزي، فإن هناك قسما مستقلا مخصصا للتدقيق الشرعي، قد تم تشكيله في ضوء أوامر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الأمناء، والذي أصبح ساري المفعول وسيساهم بقوة في تحقيق الهدف لضمان التوافق من خلال تقييم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأحكام الشريعة الإسلامية المبينة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، و(العضو المقيم للمجلس الشرعي)، والضوابط التوجيهية الشرعية لفرع المصرفية الإسلامية للبنك المركزي الباكستاني، وذلك في جميع الأنشطة التي قام بها المصرف. وإن قسم التدقيق الشرعي يصبح ساري التشغيل في جميع أنشطة المصرف، بدءاً من فتح الفرع المصرفي، ويسير جنبا إلى جنب في كل خطوة من طرح المنتجات، إلى المستوى النهائي حيث يتم توزيع الأرباح إلى أصحاب الودائع.

وإن التدقيق الشرعي لـ 614 فرعا، ومكاتب المنطقة، ومراكز الزبائن ومحاور الشركات، وأقسام المكتب الرئيسي، كانت قد تمت بصورة جيدة كجزء لمحاولات وجهود





المصرف في تقوية آليات التدقيق الشرعي الداخلي. وإن هذه التدقيقات لم تقتصر على تغطية المعاملات والعقود المتخذة من قبل هذه الفروع والأقسام، بل إنها شملت كذلك تقييم المعرفة الشرعية من الموظفين.

### التبرعات

خلال العام قيد التقرير قد تم تحويل 31.4 مليون روبية إلى حساب التبرعات مستحق الدفع، من ضمنها 1.9 مليون روبية قد تم تحويلها إلى حساب التبرع لغاية تنقية توزيعات الأرباح المكتسبة من استثمار الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المصرف، بينما 29.5 مليون روبية من قبيل التبرعات العادية التي أداها العملاء لأجل تأخيرهم في تسديد الدفع المستحق عليهم في عمليات تمويلية شتى. ومن جهة أخرى، فإن مبلغا قدره 31.05 مليون روبية قد تم صرفه وإنفاقه من حساب التبرعات بعد موافقة (عضو المجلس الشرعي المحلي). وتفاصيل التبرعات متوفرة في الملاحظة رقم: 19.4.

### مراجعة أصول التمويل:

لقد لاحظنا أنه وفقاً لإرشاداتنا، قام البنك بإرجاع تمويل 296 مليون روبية باكستانية تم تقديمه لعملائه بموجب المراجعة والاستصناع دون أي ربح، حيث إنه لم يكن من الممكن تحويل تلك المعاملات إلى تجارة حقيقية لأجل سبب من الأسباب التجارية الحقيقية. وكذلك في تمويل الإجارة تحمل البنك صاحب الأصول خسارة قدرها 0.22 مليون روبية باكستانية بسبب النقص في مطالبات التكافل.

### توصيات:

استناداً إلى استعراض ومراجعة المعاملات المختلفة، وتقرير قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وعمليات المصرف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، توصي الهيئة بما يلي:

- ينبغي للبنك أن يقترح على حكومة باكستان توفير السبل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للوفاء بمتطلبات التمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل وفقاً للأسلوب المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.



- كما ينبغي للبنك أن يستكشف المنتجات والحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل FinTech (التكنولوجيا المصرفية) والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية بدون فروع.
- ينبغي للمصرف التركيز على استهداف المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ولقّت انتباهها لتختار المصرف للخدمات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كلا الجانبين: الودائع المصرفية والتمويل المصرفي؛ حيث إن ذلك سيضفي التأثير الإيجابي المفيد والعظيم على المجتمع.
- ينبغي أن تبذل العناية الواجبة تجاه عقلية نظرية المصرفية الإسلامية والالتزام بقيمتها في عملية توظيف الموظفين الجدد في المصرف.
- ينبغي للمصرف أن يتابع جهوده مع المصرف المركزي الباكستاني لإطلاق الخدمات والمشاريع الإسلامية الشتى، ومؤشر التمويل الإسلامي، ونافذة الخصم الإسلامية.
- لأغراض إدارة السيولة، ينبغي للمصرف أن يستخدم بيع المؤجل، عند ما لا تتوفر سبل أخرى كتتسيب المشاركة، ومراجحة البضائع عن طريق PMEX، والصكوك.
- وعلى المصرف أيضا أن يبذل جهوده في إقناع المسؤولين الحكوميين وحثهم على أن يقوموا بدورهم في الحد من القروض الربوية، وإجراء الصكوك الجديدة.
- لقد بات الممرّ الاقتصادي بين الصين وباكستان مشروعا جوهريا في الاقتصاد الباكستاني، لذا فعلى البنك متابعة حكومة باكستان لتكثير أسلحة تمويل هذا المشروع من أجل زيادة حصة التمويل للمصارف الإسلامية في مشروعات CPEC.
- ينبغي للمصرف أن يقوم بعقد وإجراء دورات توعوية حول التمويل الإسلامي للعاملين في الصناعة، والمحامين، والسلطة القضائية، وأصحاب الفضيلة العلماء



والمفتين، ورجال التعليم والتربية، والإعلاميين، ومجتمع الأعمال، وضباط القوات المسلحة.

● ينبغي للبنك أن يعمل بشكل أكثر استباقية على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة وعي الجمهور بالمزايا الاجتماعية والاقتصادية للنظام المالي الإسلامي.

● ينبغي أن يتخذ البنك، بالتعاون مع الهيئات الأكاديمية ولجنة التعليم العالي ومجالس النصوص التعليمية، مبادرات لتصميم الدورات أو الفصول المتعلقة بمصلحة وفائدة النظام المالي الإسلامي في المجتمع.

● ينبغي أن يبدأ البنك ويدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والزراعة للتخفيف من حدة الفقر السائد حالياً في المناطق الريفية في البلاد. كما ينبغي له أن يقوم بتشجيع مشاريع الطاقة الصديقة للبيئة مثل الألواح الشمسية وطواحين الهواء.

● وينبغي أيضاً أن يعمل البنك على إطلاق منتجات التوفير للمواطنين المسنين والأرامل.

#### خاتمة:

وفقاً لميثاق المصرف، فإنه يتحتم على الإدارة والموظفين التأكد من تطبيق القيم والتوجيهات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية والعضو المقيم للمجلس الشرعي للمصرف، وبنفس التأكيد يجب مراعاة التوافق الشرعي في جميع أنشطة المصرف. والمسئولية الأولى لضمان تطبيق قواعد الشريعة في عمليات المصرف تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

واستناداً إلى استعراض واسع لحالات معينة لكل فئة من الصفقات والمعاملات، ووثائق ذات الصلة، والإجراءات العملية، وآلية توزيع الأرباح للمستثمرين من قسم PDSC، واستعراض تقرير قسم التدقيق الشرعي وتمثيل الإدارة في هذا الصدد، نرى أن البنك قد التزم بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، في ضوء الإرشادات والتوجيهات من هيئة الرقابة



الشرعية، والعضو المقيم للمجلس الشرعي لمصرف ميزان، وكذلك في ضوء التوجيهات الصادرة من المجلس الشرعي للمصرف المركزي لباكستان. والريح غير الموافق للشرعية والذي تم تحديده خلال التدقيق الشرعي، قد حُوّل إلى صندوق التبرع عن طريق نظام واضح المعالم، ومن ثمّ يجري استخدامه بشكل صحيح وفقاً لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية.

وبناء على قوة وقدرة قسم PDSC المستقل، وسياسات وتوجيهات التطابق الشرعي الصادرة من المصرف، نرى أن آلية فعالة لضمان موافقة الشرعية في عمليات المصرف ككلٍ سارية التفعيل بصورة مناسبة.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا للقيام بهذه الأعمال وأداء هذه الأمانة المنوطة بنا

على الوجه الذي يرضيه، وأن يغفر خطايانا، إنه ولي التوفيق وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القاضي (متقاعد) مُجَّد تقي العثماني

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

د. مُجَّد عمران أشرف العثماني

العضو المقيم للمجلس الشرعي

شيخ عصام مُجَّد إسحاق

عضو هيئة الرقابة الشرعية

تاريخ: 15/جمادى الأولى/1439هـ، الموافق لـ 2/فبراير/2018م